

صناديق الاستثمار: تشجيع التحول إلى اقتصاد أخضر

يتطلب التحول إلى اقتصاد يتسم بمستوى منخفض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أي إلى اقتصاد "أخضر") إجراء عملية واسعة النطاق لتعبئة التمويل الخاص. واستنادا إلى عينة عالمية تضم أكثر من 54 ألف صندوق استثماري برأس مال مفتوح، يحلل الفصل الثالث الدور الذي يمكن أن يضطلع به قطاع صناديق الاستثمار العالمي لدعم هذا التحول، وكذلك المخاطر الناشئة عن التحول التي يتعرض لها القطاع.

ويخلص الفصل إلى أن صناديق الاستثمار المستدام – ولا سيما صناديق الاستثمار المعنية بقضايا المناخ – شهدت نموا أسرع مما حققته الصناديق المناظرة التقليدية في الماضي القريب. غير أن حجم هذا القطاع، وصناديق المناخ بالتحديد، لا يزال صغيرا مقارنة بالحجم الكلي لقطاع صناديق الاستثمار. فبينما كان مجموع الأصول التي تديرها الصناديق موضع الدراسة في هذا الفصل قد وصل إلى نحو 49 تريليون دولار مع نهاية 2020، فإن مجموع أصول الصناديق المستدامة قد وصل إلى حوالي 3,6 تريليون دولار، منها 130 مليار دولار فقط للصناديق ذات التركيز الخاص على المناخ.

ويوضح الفصل أيضا أن العلامات التي تستخدم لتمييز الصناديق المستدامة – وبالتبعية أيضا تصنيفات التمويل المستدام، بما في ذلك التصنيفات القائمة على العمل المناخي – يمكن أن تكون أداة أساسية في توجيه التدفقات إلى الصناديق المستدامة والمعنية بقضايا المناخ.

ويحدد الفصل قناتين يمكن لصناديق الاستثمار المستدام من خلالهما تيسير التحول إلى اقتصاد "أخضر". القناة الأولى هي الانخراط مع الشركات؛ ذلك أن صناديق الاستثمار المستدام يرحب لها بقدر أكبر أن تدعم قرارات المساهمين المتعلقة بالمناخ. والقناة الثانية هي زيادة التمويل المتاح؛ حيث تؤدي التدفقات الداخلة إلى صناديق الاستثمار المستدام إلى زيادة إتاحة رأس المال الخاص للشركات التي تتمتع بمراتب استدامة أفضل. غير أنه يبدو أن صناديق الاستثمار المستدام لا تؤثر بدرجة ملموسة على إصدار الأوراق المالية من جانب الشركات التي تركز تحديدا على دعم التحول – ربما بسبب الحجم المحدود لهذه الصناديق ونطاق تركيزها الضيق.

وبالرغم من أن قطاع صناديق الاستثمار يمكنه دعم التحول، فإن ما ينشأ عن التحول من بواعث قلق بشأن الاستقرار المالي هو أمر مبرر. وعلى وجه الإجمال، لا يجد هذا الفصل أن الأخبار المتعلقة بالمناخ كان لها تأثير ملموس في السابق على عائدات وتدفقات صناديق الاستثمار، ولكن صدمات التحول الكبيرة وغير المنظورة يمكن أن تصبح مثيرة للاضطرابات في المستقبل.

ويوضح التحليل الوارد في الفصل أيضا أن المستثمرين على أساس الاستدامة يمكنهم تحقيق منافع للاستقرار المالي لأنهم أقل حساسية تجاه العائدات قصيرة الأجل. ولكن مسحا لمديري الأصول يشير إلى أن الافتقار إلى البيانات الكافية يمثل عقبة أساسية أمام تنفيذ استراتيجيات الاستثمار المستدام.

وتشير استنتاجات الفصل إلى أهمية تعجيل صناع السياسات بتنفيذ البنية العالمية لمعلومات المناخ (البيانات والإفصاحات وتصنيفات التمويل المستدام، بما في ذلك التصنيفات المعنية بالمناخ) سواء للشركات أو صناديق الاستثمار. وينبغي أيضا أن يكفل صناع السياسات الإشراف الكافي من جانب الأجهزة التنظيمية للحيلولة دون ممارسات "الغسل الأخضر"، أي التضليل بشأن مراعاة البيئة. وبعد إرساء هذه المقومات، يمكن النظر في أدوات إضافية لتوجيه المدخرات نحو صناديق الاستثمار الداعمة للتحول (على غرار الحوافز المالية

للاستثمارات في الصناديق المعنية بالعمل المناخي) لكي تصبح عنصراً مكملاً للتدابير الحيوية الأخرى الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ، ومنها ضريبة الكربون.

ولتخفيف المخاطر المحتملة التي تواجه الاستقرار المالي بسبب التحول، ينبغي لصناع السياسات تطبيق سياسة مناخية تتسق مع هدف التحول المنظم، وإجراء تحليل للسيناريوهات واختبارات لقياس قدرة قطاع الصناديق الاستثمارية على تحمل الضغوط.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى مراجعة النسخة الإنجليزية من خلال هذا الرابط:

<https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2021/10/12/global-financial-stability-report-october-2021>